الأمم المتحدة

A/RES/80/3

الجمعية العامة

Distr.: General
15 October 2025

الدورة الثمانون

البند 13 من جدول الأعمال

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

قرار اتخذته الجمعية العامة في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2025

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/80/L.4)]

3/80 - إعلان أوازا السياسي

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها 217/76 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2021 و 246/77 المؤرخ 30 كانون الأول/ديسمبر 2022 و 329/77 المؤرخ 25 آب/أغسطس 2023 و 315/78 المؤرخ 10 تموز/يوليه 2024 و 279/79 المؤرخ 11 نيسان/أبريل 2025 بشأن عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية،

1 - ***تقر*** الإعلان السياسي الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية والذي يرد في مرفق هذا القرار؛

2 - ***تعرب*** عن عميق امتنانها لتركمانستان، حكومة وشعبا، لاستضافة مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، في الفترة من 5 إلى 8 آب/أغسطس 2025، ولتقديم كل ما يلزم من دعم.

الجلسة العامة 18
14 تشرين الأول/أكتوبر 2025

الرجاء إعادة استعمال الورق

المرفق

إعلان أوازا السياسي

1 - نحن، رؤساء الدول والحكومات والممثلين رفيعي المستوى، اجتمعنا في أوازا بتركمانستان في الفترة من 5 إلى 8 آب/أغسطس 2025 في إطار مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، بمشاركة ممثلين عن المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وأصحاب المصلحة الآخرين، تحت شعار "الدفع بعجلة التقدم من خلال الشراكات" بهدف المضي قدما في خطة التنمية في البلدان النامية غير الساحلية.

2 - ونرحب ببرنامج عمل أوازا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2024-2034 الذي اعتمدته الجمعية العامة في 24 كانون الأول/ديسمبر 2024[(1)] والذي يستند إلى التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية[(2)] وبرنامج عمل فيينا للبلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024[(3)]، ويقدم إطارا متجددا عملي المنحى لمؤازرة البلدان النامية غير الساحلية في جهودها من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

أولا - السياق العالمي والالتزامات المشتركة

3 - إننا نجتمع في منعطف حاسم تطبعه تحديات عالمية متداخلة منها النزاعات والتوترات الجغرافية السياسية، وأزمات الغذاء والطاقة، وارتفاع تكاليف النقل والتجارة، وازدياد أسعار الفائدة، والتضخم، وتفاقم المديونية، وتغير المناخ، والكوارث، وفقدان التنوع البيولوجي، والتصحر، وذوبان الأنهار الجليدية، والتلوث.

4 - ونشدد على احتياجات البلدان النامية غير الساحلية وما تواجهه من تحديات خاصة بسبب عدم امتلاكها منفذا بريا مباشرا إلى البحر، وبسبب ما ينتصب أمامها من حواجز في ميادين النقل والاتصالات، إضافة إلى طول المسافات التي تفصلها عن الأسواق الرئيسية، وإجراءات العبور المرهقة، وافتقارها كذلك إلى بنية تحتية ملائمة وآمنةٍ تكلفتُها في المتناول والوصول إليها سهل، ونقر بضرورة توطيد التضامن الدولي لمؤازرتها في إنجاز التحول الهيكلي وخوض غمار التصنيع والنهوض بالتنوع الاقتصادي وتحقيق الاندماج الكامل في الاقتصاد الإقليمي والعالمي.

(1) القرار 233/79، المرفق؛ وانظر أيضاً القرار 279/79.

(2) *تقرير المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية بشأن التعاون في مجال النقل العابر، ألماتي، كازاخستان، 28 و 29 آب/أغسطس 2003* (A/CONF.202/3)، المرفق الأول.

(3) القرار 173/69، المرفق الثاني.

5 - ونشير إلى أن الجمعية العامة قد أعلنت عام 2025 سنة دولية للسلام والثقة[4]، وندرك أنْ لا التنميةُ المستدامة تتحقق دون إحلال السلام ولا السلام يُحرَز دون تحقيق التنمية المستدامة - وهذه الحقيقة تسري أيضا على البلدان النامية غير الساحلية.

6 - وإذ نسلم بأن بعض النتائج الإيجابية قد أحرز في عدد من مجالات برنامج عمل فيينا، إلا أن التقدم المحرز لم يرقَ إلى المستوى المطلوب، ونلاحظ بقلق أن النقص الشديد في التمويل، وبخاصة في مجال البنية التحتية، ونقص البيانات والقيود المفروضة على القدرات التقنية، كل ذلك ساهم في تثبيط التقدم المحرز صوب بلوغ الأهداف والغايات المحددة في برنامج عمل فيينا.

7 - ونؤكد من جديد كذلك التزامنا بتعزيز جهودنا من أجل أن نتوصل في الوقت المناسب إلى التنفيذ التام لخطة التنمية المستدامة لعام 2030[5] وأهداف التنمية المستدامة المندرجة ضمنها، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[6] واتفاق باريس[7]، وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030[8]، والخطة الحضرية الجديدة[9] واتفاقية التنوع البيولوجي[10]، وإطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي[11]، وخاصة فيما يتعلق بالاحتياجات والتحديات الإنمائية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية.

8 - ونرحب بالوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية المعنونة التزام إشبيلية[12]، التي تجدد الإطار العالمي لتمويل التنمية، استناداً إلى خطة عمل أديس أبابا[13]، وندعو إلى تنفيذها بطريقة فعالة وفي الوقت المناسب. وإننا أيضا لنتمسك ونعمل حثيثا من أجل الوفاء بجميع الالتزامات التي يتضمنها توافق آراء مونتيري لعام 2002[14] وإعلان الدوحة لعام 2008[15] وكذلك ما يشتمل عليه ميثاق المستقبل[16] من التزامات ذات صلة بذلك.

9 - ونلاحظ اهتمام البلدان النامية غير الساحلية والتزامها بوضع برنامج عمل مخصص للبلدان النامية غير الساحلية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

---

(4) وانظر أيضاً القرار 266/78.

(5) القرار 1/70.

(6) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

(7) اعتُمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21.

(8) القرار 283/69، المرفق الثاني.

(9) القرار 256/71، المرفق.

(10) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1760, No. 30619.

(11) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الوثيقة CBD/COP/15/17، المقرر 4/15، المرفق.

(12) القرار 323/79، المرفق.

(13) القرار 313/69، المرفق.

(14) *تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، 18-22 آذار/مارس 2002* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار 1، المرفق.

(15) القرار 239/63، المرفق.

(16) القرار 1/79.

10 - ونرحب بانعقاد الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والدورة التاسعة عشرة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو والدورة السادسة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس في باكو، أذربيجان، في تشرين الثاني/نوفمبر 2024، باعتبارها الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف التي عقدت في بلد نام غير ساحلي، واعتماد قراراتها من قبل الأطراف.

11 - ونرحب أيضاً بالدعوة إلى الاجتماع السابع عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي واجتماعي مؤتمر الأطراف العاملين بوصفهما اجتماعي الأطراف في البروتوكولين الملحقين بالاتفاقية، المزمع أن تنعقد كلها في أرمينيا في عام 2026، والدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا، المزمع انعقادها في منغوليا في عام 2026.

12 - ونرحب كذلك بالدعوة إلى انعقاد الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف المتعاقدة في اتفاقية الأراضي الرطبة في مدينة شلالات فيكتوريا، زمبابوي، في الفترة من 23 إلى 31 تموز/يوليه 2025، والدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المقرر أن تنعقد بجنيف في تشرين الأول/أكتوبر 2025، والدورة الثالثة عشرة للمنتدى الحضري العالمي، التي ستستضيفها أذربيجان في الفترة من 17 إلى 22 أيار/مايو 2026، ومؤتمر القمة العالمي الثاني للجبال الذي سيعقد في قيرغيزستان في عام 2027، ومؤتمر الأمم المتحدة لعام 2028 بشأن الاستعراض الشامل النهائي لتنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل، "المياه من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028، الذي ستستضيفه طاجيكستان.

ثانيا - تنفيذ برنامج عمل أوازا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2024-2034

13 - نلتزم شديد الالتزام بالتنفيذ التام لبرنامج عمل أوازا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2024-2034 على امتداد العقد القادم وفقَ مجالاته الخمسة المتعاضدة ذات الأولوية وهي:

(أ) التحول الهيكلي والعلم والتكنولوجيا والابتكار؛

(ب) التجارة وتيسير التجارة والتكامل الإقليمي؛

(ج) النقل العابر والنقل والوصل؛

(د) تعزيز القدرة على التكيف وتقوية القدرة على الصمود والحد من التأثر بتغير المناخ والكوارث؛

(هـ) وسائل التنفيذ.

14 - ونؤكد من جديد التزامنا بالعمل الحثيث على تنفيذ ما ينشده برنامج عمل أوازا من منجزات محددة فيما يتعلق بإنشاء مراكز إقليمية للبحوث الزراعية، بناء على ما أبداه بعض البلدان من اهتمام في هذا الشأن؛ وإنشاء فريق خبراء رفيع المستوى معني بمسألة حرية المرور العابر للبلدان النامية غير الساحلية؛ وبحث إمكانية إنشاء مرفق لتمويل الاستثمار في البنى التحتية للبلدان النامية غير الساحلية.

15 - ونشدد على أهمية إعلان عقد الأمم المتحدة للنقل المستدام لفترة السنوات العشر التي تبدأ في 1 كانون الثاني/يناير 2026، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر، ونتطلع إلى خطة تنفيذية للعقد.

16 - ونشدد على أهمية تطوير ما له صلة بالتجارة من بنية تحتية مادية ورقمية وتسهيل قدرة البلدان النامية غير الساحلية على التواصل بطريقة شاملة ومنصفة وبتكلفة في المتناول، وندعو في هذا الصدد المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف إلى زيادة الاستثمار في البنية التحتية، ولا سيما الطرق والسكك الحديدية والممرات المائية والموانئ، والبنية التحتية للنقل العابر والتواصل في مجال الطاقة، وكذلك البنية التحتية الرقمية، من قبيل كابلات الألياف الضوئية والنظم الساتلية.

الشراكات وآليات الدعم

17 - ندعو البلدان النامية غير الساحلية، وبلدان المرور العابر، وشركاءها في التنمية، ومنظومة الأمم المتحدة وسائر مَن هُم معنيون بذلك من أصحاب المصلحة إلى تنفيذ الإجراءات ذات الصلة بما هو متفق عليه في برنامج عمل أوازا بمجالاته الخمسة ذات الأولوية تنفيذا منسقا ومتجانسا وسريعا يتوافق مع الأولويات الوطنية.

18 - وندعو مجالس الإدارة في صناديق الأمم المتحدة وبرامجها والمنظمات المتعددة الأطراف الأخرى، ومنها المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وسائر المؤسسات المالية الدولية والإقليمية، وكذلك منظمة التجارة العالمية، إلى المساهمة في تنفيذ برنامج عمل أوازا وإدماجه في برامج عملها، حسبما يكون مناسبا ووفقاً لولاياتها في هذا الشأن. وننوه أيضا بدور المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف في تحفيز الاستثمار الخاص ونشجع على زيادة التمويل الميسر لتطوير البنية التحتية في البلدان النامية غير الساحلية، ونشجعها على تعزيز إتاحة التمويل الخاص بالتجارة الرقمية للمساعدة في تضييق فجوة التمويل في ميدان التجارة.

19 - ونرحب بالدور المتزايد للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، باعتباره رافدا لا بديلا عن التعاون بين الشمال والجنوب والتعلم من الأقران والتكامل الإقليمي بوصفها عوامل تمكينية لبناء القدرة على الصمود والابتكار والتعاون عبر الحدود.

الحوكمة والمساءلة والرصد

20 - نؤكد ضرورة ضمان القيادة الوطنية وامتلاك زمام الأمور للاستراتيجيات والسياسات الإنمائية في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر وشركاء التنمية خلال عملية التنفيذ والمتابعة والرصد بأكملها.

21 - وندعو إلى تنسيق أوثق بين مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في البلدان النامية غير الساحلية، باعتبار ذلك التنسيق أداة مهمة لمتابعة تنفيذ أحكام برنامج عمل أوازا واستعراضه، ونؤكد ضرورة تزويد المكتب بالموارد الكافية للإيفاء بولايته، بما في ذلك بواسطة الصندوق الاستئماني القائم. ونشدد أيضاً على الأهمية الحاسمة للدور الاستباقي الأكبر الذي تضطلع به وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك عبر المنسقين المقيمين للأمم المتحدة والأفرقة القطرية التابعة لها، في تعبئة جميع أصحاب

المصلحة لمساعدة حكومات البلدان النامية غير الساحلية على التصدي للتحديات الناجمة عن القيود الهيكلية التي تواجهها تلك البلدان.

22 - ونؤكد أن من الغاية في الأهمية لنجاح تنفيذ برنامج عمل أوازا أن تتسم آليات المتابعة والرصد بالكفاءة والتكامل وأن تكون متوافقة مع الأطر العالمية القائمة ومكيفة على الصعد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي.

ثالثا - خاتمة ودعوة إلى العمل

23 - نعلن عزمنا الوطيد على العمل الجماعي العاجل للإيفاء بالالتزامات المقطوعة في برنامج عمل أوازا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2024-2034.

24 - ونطلب إلى الأمين العام أن يكفل تمام التعبئة والتنسيق في جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة تيسيرا للتنفيذ المنسق لبرنامج عمل أوازا والاتساق في متابعته ورصده على الصعد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي. ونهيب بالمنظمات والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة وندعو المنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية إلى إدماج برنامج عمل أوازا في برامج عملها، حسبما يكون مناسبا، كل في إطار ولايته.

25 - ونعرب عن تقديرنا العميق لحكومة تركمانستان وشعبها على كرم الضيافة واستضافة المؤتمر بطريقة ممتازة وبروح التعاون والتضامن العالمي.